



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الشهيد الطفل محمد أيوب دليلاً على تعدد استهداف الأطفال الفلسطينيين

تقرير ميداني حول ظروف استشهاد الطفل محمد أيوب في مسيرات العودة بتاريخ 2018/4/20



غزة - 2018

الفهرس

3	مقدمة:
5	السياق العام للتعامل مع الأطفال:
6	مسيرة العودة:
7	الطفل محمد أيوب شاهد على سياسة القتل العمد:
7	ملاسات استهداف الطفل أيوب:
10	النتيجة:
10	الإجراءات القانونية التي اتخذها المركز:
11	الخلاصة:

مقدمة:

تتواصل معاناة سكان قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع للعام الحادي عشر على التوالي، إلى جانب طيف واسع من الانتهاكات المتكررة. وتشتد معاناة الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة، كون الحصار وما أفرزه من مشكلات اجتماعية قوض فرصهم في الحصول على حياة طبيعية، وحرمتهم من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فقد لعب الحصار دوراً جوهرياً في تقويض أسس الاقتصاد الفلسطيني في القطاع، وتسبب في توسع غير مسبوق لظاهرتي البطالة والفقر، بالإضافة إلى تدهور مستوى الخدمات الأساسية كتوصيل الكهرباء والمياه للمنازل، والتلوث البيئي الذي فاقمته مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

ويعاني أطفال قطاع غزة من نقص في الغذاء والدواء والملبس، ومن تدهور الرعاية الصحية، ومحرومون من تلقي تعليم مناسب، ومن التمتع في أوقات فراغهم، فلا أماكن مخصصة للعب، وحتى الساحات التي كانت متوفرة داخل المدارس نفسها تنقلص مساحاتها.

كما أن قدرتهم على التمتع بمشاهدة برامج الترفيه على أجهزة التلفزيون محدودة جداً، سواء لجهة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وعودته أحياناً في ساعات متأخرة من الليل، أو استمرار تحليق طائرات المراقبة الإسرائيلية في أجواء قطاع غزة، ما يؤثر على البث التلفزيوني ويؤدي إلى تقطع الإرسال أو توقفه.

ولا تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية التي تشكل مساساً بحقوق الأطفال على الانتهاكات غير المباشرة، بل يتواصل سقوط الأطفال شهداء وجرحى في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويوماً بعد يوم تتكسر حقيقة تعمد قتل المدنيين والأطفال منهم على وجه الخصوص بإطلاق رصاص حي ومن قناصة بغرض القتل.

لقد حاولت سلطات الاحتلال في السابق تزوير الحقائق وتبرير قتلها للأطفال بالأخطاء أو الأضرار الهامشية، كما حدث مع أطفال عائلة بكر وشحبير وأبو جامع وعشرات العائلات التي قضت بقصف إسرائيلي تحت ركام منازلها، فكانت الذريعة دائماً وقوع الأخطاء أو نقص المعلومات.

واليوم تبدو حقيقة أن القتل العمد هو سياسة منظمة تنتهجها سلطات الاحتلال في تعاملها مع المدنيين، ولاسيما الأطفال منهم، وأن المدنيين تحولوا إلى هدف مشروع. ومن السهل على المراقب أن يصل إلى هذه الحقيقة ليس فقط من خلال الوقائع الميدانية وأعداد الضحايا، بل ومن خلال التصريحات التي يطلقها كبار المسؤولين في دولة الاحتلال، والإشادة الدائمة بأعمال القتل.

كما أن بعض الفيديوهات التي سربت توثق كيف يتعامل القناصة مع قتل الأطفال وكأنه لعبة يتراهنون فيها على اصطياد الأطفال.

ويُظهر سلوك قوات الاحتلال، خلال مسيرات العودة التي بدأت منذ تاريخ 2018/3/30، الذي يصادف ذكرى يوم الأرض في المناطق الشرقية لمحافظة قطاع غزة، تحللاً كاملاً من التزاماتها القانونية والأخلاقية بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية، من حيث استخدامها للقوة المفرطة والمميتة في مواجهة مجموعات من الأطفال والنساء والشبان الذين تظاهروا بشكل سلمي للتعبير عن احتجاجهم على استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والحد من تدهور الأوضاع الإنسانية، وفي الوقت نفسه التذكير بحقهم في العودة إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها.

يحاول هذا التقرير أن يضع مجموعة من الحقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمنظمة التي ترتكب بحق الأطفال والمدنيين عموماً، حيث واجهتهم بالرصاص الحي، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وبالغاز المسيل للدموع، واستخدمت قنابل الغاز كسلاح كانت تطلقها تجاه المتظاهرين بشكل مباشر، واستهدفت الصحفيين والطواقم الطبية التي كانت تخلي الشهداء والجرحى، بالرغم من بروز ووضوح شاراتهم المميزة خلال قيامهم بعملهم في مسيرات العودة.

يركز التقرير على حالة قتل الطفل محمد أيوب، ولكنه يضعها في سياقها الموضوعي، كونها ليست حالة استثنائية، وإنما هي جريمة ارتكبت في سياق منظم من الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال.

السياق العام للتعامل مع الأطفال:

تظهر الحقائق الميدانية سياقاً واضحاً لأساليب قوات الاحتلال في التعامل مع المدنيين والأطفال على وجه الخصوص، فمن ناحية هي تفرض حصاراً محكماً ومشدداً على قطاع غزة منذ سبتمبر ٢٠٠٧، وهي تدرك جيداً الأثر الكارثي لحصارها على الأطفال وقدرتهم على التمتع بالحقوق الأساسية للأطفال. وذلك بالرغم من كون دولة الاحتلال طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل وعليها واجب ضمان التدخل لضمان احترام الحقوق التي نصت عليها الاتفاقية بدءاً من الحق في الحياة ومروراً بجملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفلها الاتفاقية للأطفال، كونها لا زالت تسيطر بشكل كامل على المعابر والحدود والبحر والأجواء. وكون أي سلطة محلية لا تستطيع أن تف بمطالبات الالتزام بالواجبات التي تفرضها الاتفاقية دون القدرة على التحكم بالموارد والحدود.

وبالإضافة إلى الحصار والانتهاكات شبه اليومية، شنت قوات الاحتلال ثلاث هجمات عسكرية واسعة النطاق، كان المدنيون ولاسيما الأطفال، والأعيان المدنية هدفاً حربياً لتلك القوات، الأمر الذي تظهره أعداد ضحايا هذه الهجمات من الأطفال.

يقدم التقرير حصيلة إحصائية للضحايا الأطفال الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال، أو تحت قصف طائراتها ومدفيعتها الحربية منذ نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى تاريخه.



مسيرة العودة:

لقد انطلقت مسيرات واعتصامات ما أطلق عليه مسيرة العودة الكبرى في يوم الأرض الذي يصادف 30 من آذار/ مارس، وشكلت الاعتصامات السلمية نودجاً لإعمال الحق في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي، حيث لم يلحظ باحثوا مركز الميزان وغيرهم من المراقبين بما في ذلك الصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي أي مظهر يشير إلى نوايا بتحويل هذا الحراك إلى فعل عنيف. ووفقاً للمعلومات الميدانية فإن قوات الأمن والشرطة وضعت حواجزاً تخضع من خلالها من يذهبون للمشاركة في هذه التجمعات السلمية للتفتيش خشية أن يندس بينهم من يحمل سلاحاً.

هذا وصدمت مشاهد القنص والقتل وعدد الضحايا الذين سقطوا في الجمعة الأولى للرأي العام العالمي، حيث الوقائع تنقل مباشرة على الهواء وحيث الحقيقة واضحة، ولكن الوقائع جاءت مغايرة، حيث واصلت قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة والمميته، واستخدام القنص في قتل المشاركين عمداً وبدماء باردة ولاسيما الأطفال.

وبحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد بلغت حصيلة شهداء ممن قضوا في مسيرات العودة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة منذ 2018/3/30، وحتى تاريخ إصدار التقرير (35) شهيداً، من بينهم (4) أطفال، وصحافيين كانا على رأس عملهما في تغطية التظاهرات. في حين بلغ عدد المصابين (3165) مصاباً، من بينهم (573) طفلاً، و(100) سيدة، و(21) مسعفاً، و(25) صحافياً، ومن بينهم (1749) أصيبوا بالرصاص الحي.

يظهر ارتفاع أعداد الشهداء والمصابين خلال مسيرات العودة وخاصة في أيام الجمعة، نية قوات الاحتلال إيقاع أكبر الخسائر في صفوف المدنيين، دون أن يشكلوا خطراً أو تهديد من أي نوع على حياة وسلامة جنودها البدنية. وقد سقط أربعة أطفال شهداء كضحايا لرصاص القناصة خلال مشاركتهم في المسيرات السلمية وهم الأطفال:

#.	الاسم	العمر	نوع الإصابة	محافظة السكن	محافظة الإصابة	تاريخ الإصابة	تاريخ الوفاة
1	ابراهيم صلاح ابراهيم أبو شعر	17	عيار ناري في الرقبة	رفح	رفح	30/03/2018	30/03/2018
2	علاء الدين يحيى الزامللي	15	عيار ناري في الرقبة	رفح	رفح	06/04/2018	06/04/2018
3	حسين محمد عدنان ماضي	14	عيار ناري في البطن	غزة	غزة	06/04/2018	06/04/2018
4	محمد ابراهيم أيوب أيوب	14	عيار ناري في الرأس	شمال غزة	شمال غزة	20/04/2018	20/04/2018

الطفل محمد أيوب شاهد على سياسة القتل العمد:

محمد ابراهيم أيوب أيوب (14 عاماً)، وهو طالب في الصف الأول الإعدادي في مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويقطن مع أسرته المكونة من (8) أفراد في منزل العائلة في منطقة الفالوجا في مخيم جباليا في محافظة شمال غزة.

ابراهيم أيوب أيوب (42 عاماً)، وهو والد الشهيد الطفل محمد، صرّح لمركز الميزان بإفادة جاء فيها "أعمل موظفاً حكومياً، وتعاني أسرتي من وضع اقتصادي سيء، إذ أنني لم أتلّق مرتبي الشهري عن شهر مارس الماضي، وكنت أقتاضي راتباً مقتطع لمدة عام تقريباً بعد الحسومات التي طالت رواتب الموظفين الحكوميين، وأنا أيضاً ملتزم بأقساط شهرية للبنك، وجميع أبنائي الستة أطفال، ولا أستطيع توفير الحد الأدنى من مصاريفهم الشهرية، ابني محمد يبلغ من العمر (14 عاماً)، وكأني طفل كان يبحث عن ما يشغل وقته فيه في ظل انعدام الخيارات التي أستطيع توفيرها له، ومنذ بداية مسيرات العودة بتاريخ 2018/03/30، كان محمد يذهب هو ومجموعة من أصدقاءه إلى منطقة شرق أبو صفية أين تقام مسيرات العودة كل يوم جمعة تقريباً، وكان يشاهد تلك المسيرات، ثم يعود إلى المنزل، استيقظ محمد صباح يوم الجمعة الموافق 2018/04/20، وأخبرني أنه يرغب في الذهاب لمنطقة شرق أبو صفية لمشاهدة المسيرات، لكنني رفضت خوفاً عليه، وخوفاً من أن يصاب وأن يكون بحاجة للعلاج الذي لن أستطيع توفيره له، لكن بعد أن تناولنا طعام الغداء، رافق محمد والدته في زيارتها لمنزل أهلها في مشروع بيت لاهيا، ولكنه تركها في الطريق وتوجه إلى مكان التظاهرات، وعند حوالي الساعة 18:00 من مساء اليوم نفسه، اتصل بي ابن أخي أحمد حمودة أيوب (21 عاماً)، وأخبرني أن ابني محمد أصيب إصابة طفيفة في رأسه، فتوجهت مسرعاً إلى المستشفى الإندونيسي في محافظة الشمال، ولكنني لم أجده هناك، فتوجهت بعدها إلى مستشفى العودة في المحافظة نفسها، وأخبروني أن ابني في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وذهبت إلى مستشفى الشفاء، وهناك علمت بأنه قد استشهد.

ملابس استهداف الطفل أيوب:

فتحت قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشرقية لمحافظة شمال غزة، نيران أسلحتها المتنوعة عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2018/4/20، تجاه مئات المدنيين بما فيهم الأطفال والنساء الذين تظاهروا قرب حدود الفصل الشرقية شرق مقبرة الشهداء شرق جباليا في محافظة شمال غزة، ضمن مسيرات العودة السلمية، للجمعة الرابعة على التوالي. وتسبب إطلاق قوات الاحتلال للنار في قتل ثلاثة مواطنين من بينهم طفل، هم: أحمد نبيل محمد أبو عقل (24 عاماً)، وأصيب بعيار ناري في الرأس، وأحمد رشاد عبدالله العثمانة (24 عاماً)، وأصيب بعيار ناري في الظهر، والطفل محمد ابراهيم أيوب أيوب (14 عاماً)، وأصيب بعيار ناري في الرأس، وإصابة 85 مواطناً بينهم 10 أطفال، وصحافي واحد.

من جهتها وصفت المصادر الطبية في كل من المستشفى الإندونيسي ومستشفى العودة ومستشفى كمال عدوان، وهي المستشفيات الثلاث التي ينقل لها الجرحى والمصابين في شمال غزة، جراح المصابين بين المتوسطة والخطيرة، حيث تبين إصابة 35 مواطناً بالأعيرة النارية في أجزاء متفرقة من الجسم، كما أصيب 27 مواطناً آخر

بقنابل الغاز والأعيرة المطاطية، هذا وتعرض 22 مواطناً لاستنشاق الغاز المسيل للدموع، فيما عاجلت الأطقم الطبية عدداً آخر من حالات استنشاق الغاز ميدانياً، وذلك حتى انتهاء التظاهرة عند حوالي الساعة 19:00 من مساء اليوم نفسه.

وحول ظروف استشهاد الطفل محمد أيوب، أفاد المواطن باسل سامي حسن أيوب ويبلغ من العمر (18 عاماً):
(عند حوالي الساعة 14:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 20 / 4 / 2018، توجهت أنا ووالدي سامي حسن أيوب وعمي فايز حسن أيوب، وأبناء عمي إلى مخيم مسيرة العودة الكائن في منطقة أبو صفية شرق بلدة جباليا شرق محافظة شمال غزة، وعند وصولي إلى المكان رأيت المئات من المواطنين وعدد كبير من الخيام المقامة في تلك المنطقة، وكان المواطنون يجلسون بالقرب من الخيام ومنهم من كان بالقرب من حدود الفصل الشرقية، وكانوا يهتفون بالشعارات الوطنية، ومنهم من كان يحمل العلم الفلسطيني، وخلال ذلك كنت أسمع صوت الأعيرة النارية وكنت أشاهد قنابل الغاز التي كانت تسقط بين المواطنين، وبعد حوالي نصف ساعة، اتجهت عند الشبان



المتواجدين بالقرب من السياج الفاصل، على بعد حوالي (200) متراً من السياج الشرقي الفاصل، وشاهدت عدداً كبيراً من جنود الاحتلال يعتلون السواتر الرملية المقامة في جانبهم من الحدود، ويطلقون النار وقنابل الغاز تجاهنا، وشاهدت شباناً وأطفالاً

يصابون، ويسقطون على الأرض، ... وهناك رأيت أحد أقاربي وهو الطفل محمد إبراهيم أيوب ... وألقينا أنا وهو بعض الحجارة تجاه جنود الاحتلال، وبعد لحظات بدأ جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز بشكل كثيف مما دفعني للهروب، وخلال ذلك سمعت صوت إطلاق نار، ورأيت أحد الأشخاص يسقط على الأرض، وتجمع الشبان حوله وحملوه، عندها رأيت المصاب يرتدي حذاء يشبه حذاء محمد، فتوجهت نحوهم مباشرة ورأيت محمد وكان يرتدي قميص "توتي اللون" وكانت الدماء تسيل من رأسه، فحضر رجال الإسعاف وقاموا بحمله على الحاملة، ووضعوه في سيارة إسعاف انطلقت به،...وعلمت لاحقاً وفي مساء اليوم نفسه بأنه استشهد).

كما أفاد المواطن أحمد خالد عبد الله أبو اشكيان ويبلغ من العمر (26 عاماً) لمركز الميزان بالآتي:
(عند حوالي الساعة 13:30 من مساء يوم الجمعة، الموافق 20 / 4 / 2018، توجهت إلى منطقة أبو صفية شرق بلدة جباليا شرق محافظة شمال غزة، للمشاركة في مسيرة العودة، وعند وصولي إلى المكان رأيت المئات من المواطنين وما يقارب (15) خيمة مقامة في تلك المنطقة، وكان المواطنون يجلسون بالقرب من الخيام، ومنهم من كان بالقرب من حدود الفصل الشرقية وكان منهم من يهتف ضد قوات الاحتلال، ومنهم من كان يحمل العلم

الفلسطيني، وخلال ذلك كنت أسمع صوت الأعيرة النارية وكنت أشاهد قنابل الغاز التي كانت تسقط بين المواطنين، وتوجهت نحو الشبان المتواجدين بالقرب من السياج الفاصل وكنت أبعد مسافة (100) متر تقريباً من السياج الشرقي الفاصل، وشاهدت جنود الاحتلال يتمركزون فوق السواتر الرملية العالية، ومنهم من كان يعتلي السواتر الرملية الصغيرة في جانبهم، وكان الجنود يطلقون الأعيرة النارية وقنابل الغاز المسيل للدموع اتجاهنا، وكان عدد من الشبان والأطفال يصابون ويسقطون على الأرض، وعند حوالي الساعة 16:30 من مساء اليوم نفسه، أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف، وفي ذلك الوقت كنت بعيداً عن الحدود مسافة (250) متر تقريباً، وبدأ الشبان والأطفال يركضون بعيداً عن الحدود هرباً من الغاز، وسمعت صوت إطلاق للنار، ورأيت أحد الأطفال وكان يرتدي قميص "توتي اللون" يسقط على الأرض، فبدأ الشبان يهتفون "شهيد شهيد"، فذهبت إليه مسرعاً وحملته مع بعض الشبان، وخلال ذلك رأيت الدماء تنزف بشكل كثيف من فوق أذنه اليمنى، وحضر رجال الإسعاف مسرعين ووضعوه على الحاملة، وانطلقوا به إلى سيارة الإسعاف التي انطلقت بدورها، ورجعت إلى مكاني على بعد حوالي (250) متر من السياج الفاصل لمشاهدة الأحداث، وعند حوالي الساعة 20:00 من مساء اليوم نفسه اتجهت إلى الخيام المقامة في تلك المنطقة، وسمعت الشبان يتحدثون بأن الطفل المصاب الذي حملته قد استشهد وأنه من عائلة "أيوب".

النتيجة:

تشير المعلومات التي تستند، إلى شهود العيان وتقرير الوفاة والتقرير الطبي ورصد مركز الميزان لحالات القتل والإصابات الخطيرة السابقة، وزيارة الباحثين الميدانيين لموقع الإصابة، إلى مجموعة من الحقائق، إن المسافة التي تفصل أيوب عن الحدود تراوحت وفقاً لشهود العيان بين 200 إلى 250 متراً، أي أنه كطفل لم يشكل أي تهديد أو خطر على الجنود.. تؤكد الإصابة التي جاءت في موضع قاتل خلف الأذن أنها رصاصة قنص سيما وأن عدد من المصابين كانت إصابتهم شبيهة بإصابة أيوب. وإذا أُضيف إلى هذه الحقائق كم الفيديوهات التي نشرها الجنود الاحتلال أنفسهم في أوقات سابقة، مع التصريحات التي سبقت الحدث وترافقت معه بنشر القناصة وإعطاء تعليمات واضحة بالقتل، إلى جانب تصريحات وزير الدفاع التي تشيد بما تقوم به قواته من أعمال قتل.

الإجراءات القانونية التي اتخذها المركز:

- بناء ملف قانوني حول جريمة قتل الطفل/محمد إبراهيم أيوب، بما يشمل الحصول على كافة الأوراق الثبوتية، وإفادات شهود العيان.
- تقديم اخطار لدي قسم الدعاوى والتأمين في وزارة الجيش الإسرائيلية.
- تقديم طلب فتح تحقيق جنائي فوري حول اشتباه محتمل بتنفيذ جريمة جنائية (قتل عمد) للمدعي العسكري الإسرائيلي.
- استلام رد من النيابة العسكرية يفيد بأنه تم استلام الطلب وتحويله " لآلية تقييم وتقصي الحقائق"¹ (FFAM) والملف قيد الفحص وسوف يتم تبليغ النتائج للمركز في حين توفرها.

تأتي هذه الإجراءات والجهود، التي يبذلها مركز الميزان لحقوق الإنسان في سياق سعيه الدائم لتعزيز الحماية القانونية لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، ومجابهة سياسة الإفلات من العقاب، ولتعزيز تمتع المدنيين الفلسطينيين بالحماية.

¹ آلية جديدة تم استحداثها لدي سلطات الاحتلال بعد عدوان 2014 بناء على توصيات " لجنة تيركل" الواردة في تقرير اللجنة الحكومية 2013

الخلاصة:

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد استنكاره لاستمرار الانتهاكات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين ولا سيما الأطفال في قطاع غزة، ويرى في مضي في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية في توفير الحماية للمدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

ويظهر سلوك قوات الاحتلال مخالفة واضحة وانتهاكاً جسيماً لمدونة الأمم المتحدة لسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التي تنص في المادة (3)2 على "أنه لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم. ومفهوم القوة هنا لا يعني القتل بقدر ما يعني قدر متناسب من القوة لتحقيق الهدف، وحماية حياة الجنود . وتشدد المدونة في تعليقها على المادة نفسها على:

(أ) يشدد هذا الحكم على أن استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ينبغي أن يكون أمراً استثنائياً، ومع أنه يوحي بأنه قد يكون من المأذون به للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا من القوة ما تجعله الظروف معقول الضرورة من أجل تقاضى وقوع الجرائم أو في تنفيذ الاعتقال القانوني للمجرمين أو المشتبه بأنهم مجرمون، أو المساعدة على ذلك، فهو لا يجوز استخدام القوة بشكل يتعدى هذا الحد، (ب) يقيد القانون الوطني في العادة استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وفقاً لمبدأ التناسبية. ويجب أن يفهم أنه يتعين احترام مبادئ التناسبية المعمول بها على الصعيد الوطني في تفسير هذا الحكم. ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه.

(ج) يعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيراً أقصى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال. وبوجه عام، لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدى الشخص المشتبه في ارتكابه جرماً مقاومة مسلحة أو يعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدابير الأقل تطرفاً غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه. وفي كل حالة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء.

هذا وتؤكد اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في تعليقها العام رقم (14) على أن الحق في الحياة هو الحق الأعلى الذي لا يجوز الخروج عليه حتى في أوقات الطوارئ العامة.

كما تؤكد اللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، في استعراضها لمبادئ منع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باستعمال الأسلحة الصغيرة في البند الثامن من الباب ألف " في ظل أعمال حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه، كما يضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويؤكد من جديد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا يجوز استخدام الأسلحة الصغيرة القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنب

² مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/169 المؤرخ في

17 كانون الأول/ديسمبر 1979.

ذلك من أجل حماية الأرواح. ولا يجوز للمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين وغيرهم من الموظفين المكلفين بحفظ النظام، أن يستخدموا الأسلحة الصغيرة ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف.

كما أن استخدام العنف ضد المدنيين بشكل ممنهج ومنظم قد يرتقي لمستوى جرائم الحرب، وفقاً لنظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

ويرى مركز الميزان لحقوق الإنسان أن القيود المفروضة على استخدام القوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون تتقاطع مع قواعد القانون الدولي الإنساني التي تجيز استخدام القوة فيما يعرف بالضرورة الحربية، التي في أحد جوانبها تشير إلى منع الخطر الداهم وحماية حياة الجنود. وتشكل قاعدة الضرورة الحربية مع قاعدتي التناسب والتمييز أحد أهم قواعد القانون الدولي الإنساني. وفي الحالة موضع البحث لا يمكن الحديث عن توفر شرط الضرورة، كما أن المستهدفين في مجموعهم مدنيين غير مسلحين ولا يشكلون خطراً من أي نوع على حياة الجنود، لذلك فمجرد استهدافهم بإطلاق النار غير مشروع، وتعمد قتلهم يشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني وانتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان.

إن القوة المفرطة والمميته التي استخدمتها قوات الاحتلال لم تكن أبداً تتناسب مع محتجين ومتظاهرين في مسيرات سلمية، وأن إطلاق النار عليهم هو تعمد في القتل وإيقاع الأذى بهم.

إن سلطات الاحتلال ليست مطلقة اليمين في استخدام ما شاءت من قوة، وعليها واجب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني. وعليها واجب باحترام الحق في الحياة ومبادئ حقوق الإنسان، ويصبح الاحترام ملزماً من الناحية القانونية كون دولة الاحتلال من أطراف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، كما هي طرف في اتفاقية جنيف الرابعة. عليه وأمام استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لحقوق الإنسان، فإن مركز الميزان يطالب:

- المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمعلومات الكافية حول الانتهاكات المنظمة التي تمارسها قوات الاحتلال لقواعد القانون الدولي، ولا سيما معاهدة روما، والتي قد تصل لمستوى جرائم الحرب، الشروع بالتحقيق في حادث الطفل أيوب وغيره من المدنيين ولا سيما الأطفال، وتقديم المسؤولين للعدالة.
- المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشدد المركز على أن استمرار شعور المسؤولين في دولة الاحتلال بالحصانة أسهم ولم يزل في تصعيد الانتهاكات.
- المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية لسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمهيداً لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الأصلي وغير القابل للانتقاص في تقرير مصيره بنفسه.

انتهى